تشمل إجراء الفحوصات والتوعية الصحية

«الخدمات الطبية» في الحرس الوطني دشنت حملة العيادة المتنقلة في مدارس الفروانية

المشاركون في الحملة مع طلبة مدارس الفروانية

أطلقت مديرية الخدمات الطبية في الحرس الوطني «حملة العيادة المتنقلة لفحص الطلبة» في منطقة الفروانية التعليمية في الفترة من 7 الى 28 نوفمبر المقبل، بدءا بمدرسة ابن العميد الثانوية في منطقة العمرية.

وقال رئيس فرع العلاقات العامة والتوعية في مديرية التوجيه المعنوي العقيد عادل صالح الفريج،ان حملة العيادات المتنقلة تاتي في إطار التعاون المشترك مع وزارة التربية والجهود التي يبذلها الحرس الوطني في خدمة المجتمع، حيث تشمل الحملة الجانب التوعوي والتثقيف الصحي للطلبة وإجراء الفحوصات للكشف المبكر عن الأمراض.

من جانبه اكد مدير مديرية الخدمات الطبية بالوكالة المقدم دكتور عبد الرشيد يوسف عبد الرحمن اهمية إجراء هذه الفحوصات للحد من انتشار أمراض السمنة والإصابة بالسكري لدى طلبة المدارس، الناتجة عن العادات الغذائية غير السليمة مثل الإكثار من الوجبات الجاهزة.

مشددا على ضرورة برامج التثقيف الصحي للتوعية بالغذاء الصحي السليم وتغيير انماط الحياة غير الصحيحة وبث روح المنافسة بين الأبناء لممارسة الرياضة التي تعتبر الدرع الواقية من الأمراض خاصة في مثل هذه الأعمار.

وكان مدير ثانوية ابن العميد الأستاذ فهد المضاحكة في استقبال الحملة التي ضمت الى جانب رئيس فرع العلاقات العامة والتوعية العقيد صالح الفريج، كلا من الرائد دكتور مشعل محمد سعيد والوكيل اول عادل عبد الله جوهر والوكيل أول فرج علمان إدريس من مديرية الخدمات الطبية، حيث رحب الأستاذ المضاحكة بالتعاون البناء بين وزارة التربية والحرس الوطني للحفاظ على صحة الطلبة، ملمحا جهود حملة العيادات المتنقلة في إجراء الفحوصات الدقيقة وتوعية الطلاب صحيا.

وأوضح الرائد د.مشعل محمد سعيد ان الفحوصات التي تجرى للطلبة تشمل فحص النظر والسكر والضغط، وقياس الطول والوزن ومقارنتهما بالفئة العمرية للطلبة، مؤكدا ان الحملة حال اكتشافها حالات مرضية بين الطلاب تقوم بتنبيه الإدارة المدرسية لإبلاغ أولياء امور الطلبة ليسارعوا الى بدء العلاج وتفادي المضاعفات.

مستمرون في حل المشاكل التي توقف مسيرة العاملين بالقطاع الأهلي

«الهيكلة»: صرف العلاوة الاجتماعية لموظفي «الخاص» قبل العيد

قال الامين العام لبرنامج اعادة الهيكلة والجهاز التنفيذي للدولة فوزي المجدلي أن صرف مبالغ العلاوة الاجتماعية للعاملين في القطاع الخاص والمسرحين قبل عيد الاضحى المبارك.

ونقل بيان صحافي صادر عن الجهاز امس تأكيده ان البرنامج مستمر في اجتماعاته مع النقابات العمالية التي كان اخرها اللقاء الذي جمعه بممثلي عدة نقابات من القطاع الخاص لمناقشة تساؤلاتهم حول البرنامج والمشاكل التي توقف مسيرة العاملين بالقطاع الخاص بجميع قطاعاته. وذكر ان اقتراحا تم مناقشته حول انشاء مستشفى للعاملين بالقطاع الخاص او تطبيق نظام تامين لهم مشيرا الى ترحيب البرنامج بهذا المقترح واستعداده لمتابعته مع الجهات المختصة.

واوضح البيان انه تم الاتفاق في نهاية الاجتماع على تشكيل لجنة مشتركة مع النقابات تختص بحل مشكلات العمالة الوطنية.

«الديوان» يعقد لقاء مع الجهات الحكومية لبحث ملاحظات «ضوابط رفع المستوى الوظيفي»

في إطار خطة الديوان نحو نشر الوعي القانوني بين الجهات الحكومية تفعيلا للخطة الإنمائية للكويت للسنوات «2010» وحتى «2014»، وتكليف مجلس الوزراء لديوان الخدمة المدنية بعقد لقاءات دورية مع الجهات الحكومية التي لديها مخالفات متكررة، عقد ديوان الخدمة المدنية ممثلا في «قطاع شؤون مراقبي شؤون التوظف» لقاء دوري مع بعض الجهات الحكومية بعنوان «ضوابط رفع المستوى الوظيفي».

افتتح اللقاء مدير إدارة مراقبي شؤون التوظف للوزارات عبدالعزيز شعيب مرحبا بممثلي الجهات الحكومية الذين حضروا اللقاء، مؤكدا أهمية هذه اللقاءات التي تستهدف تحقيق التواصل بين الديوان والجهات الحكومية في سبيل تصويب الملاحظات التي يقوم برصدها مراقبي شؤون التوظف في الجهات الخاضعة للرقابة وأكد أن هذا اللقاء يهدف إلى التوعية بضوابط وقواعد رفع المستوى الوظيفي خاصة وأنه يتزامن مع الموعد المحدد لرفع المستوى الوظيفي وهو آخر شهرين من السنة الميلادية

فضلاً عن ذلك فإن رفع المستوى الوظيفي له آثار مادية وآثار معنوية وهو ما يؤكد أهمية عقد اللقاء في هذا التوقيت من العام. وأكد الأستاذ عبدالعزيز شعيب ان الديوان سيستمر في عقد هذه اللقاءات بصفة دورية في كافة الموضوعات التي تم رصد مخالفات بشأنها من قبل مراقبي شؤون التوظف مع نشر كافة المبادئ التي قررها الديوان في هذا الشان وتعميمها على الجهات الحكومية عند كل لقاء دوري يتم عقده.

وأوضح بان اللقاء تناول تفصيلاً لأحكام وضوابط رفع المستوى الوظيفي وان الحاضرون من الجهات الحكومية عرضوا خلال اللقاء كافة الاستفسارات المتعلقة بموضوعه والمعوقات التي تواجههم في التطبيق، وكانت لهم مداخلات ايجابية خلال عرض الموضوع اسهمت في وضع معالجات للمخالفات التي تم رصدها بمعرفة مراقبي شؤون التوظف بتلك الجهات، كذلك اتاح اللقاء للحاضرين تقديم رؤى ومقترحات حول موضوعه، وبيان الإيجابيات والسلبيات في ضوء ما ظهر من التطبيق العملي وفقا للنصوص المنظمة في هذا الشان.

وفي ختام اللقاء تم توجيه الشكر للجهات الحكومية التي حضرت هذا اللقاء وساهمت فيه بممثلين لها مما يؤكد حرص الجهات الحكومية على تطبيق القانون بشكل صحيح ويدل على رغبة الجميع بالالتزام بالقواعد القانونية من اجل تحقيق المصلحة العامة التي ينشدها الجميع.

الكويت :حريصون على تعزيز التعاون العربي في مكافحة ظاهرة الإتجار بالبشر

القاهرة - «كونا»: اكدت دولة الكويت حرصها على تعزيز التعاون مع الدول العربية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر في المنطقة العربية مشيرة الى أن هذه الظاهرة لا يمكن القضاء عليها دون تضافر جهود الدول العربية كافة.

جاء ذلك في تصريح المستشار في الادارة القانونية بوزارة الخارجية الدكتور عمر الكندري لـ«كونا» خلال ترؤسه وفد الكويت في اجتماع لجنة الخبراء العرب المختصين باعداد التقارير الوطنية ومراجعة مشروع التقرير العربي الاول حول جهود مكافحه الاتجار بالبشر.

وقال الكندري ان هذا الاجتماع الذي عقد بالجامعة العربية على مدى يومين يأتي تنفيذا لقرارات وزراء العدل العرب بشان اعداد استراتيجية عربية شاملة لمكافحة الاتجار بالبشر.

واضاف انه حرصا من دولة الكويت على انجاح هذا الاجتماع فقد تقدمت بورقة عمل تتضمن تقريرا شاملا حول جهود دولة الكويت المبذولة في مجال مكافحه الاتجار بالبشر عبر مؤسساتها الوطنية.

واوضح ان جريمة الاتجار بالبشر لا يمكن القضاء عليها او مكافحتها دون تضافر جهود الدول العربية كافة لاظهار حقيقة هذه الظاهرة في المنطقة العربية والدور الذي تقوم به السلطات المعنية في الدول العربية في مجال مكافحة هذه الظاهرة والصعوبات التي تواجهها.

وبين الكندري ان الورقة التي قدمتها الكويت امام الاجتماع اظهرت الجهود الكبيرة التي تقوم بها السلطات المعنية لسد جميع المنابع التي تؤدي الى ظاهرة الاتجار بالبشر من خلال انضمامها الى منظومة كبيرة وتوقيع العديد من الاتفاقيات الدولية التي قامت الكويت بالمصادقة عليها للقضاء على هذه الظاهرة.

واضاف ان الورقة تضمنت التشريعات الوطنية الكويتية سواء التي جاءت في قانون الجزاء الكويتي الذي تعالج من خلاله بعض صور الاجرام في الاتجار بالبشر. واشار الكندري الى المجال ما قامت به مؤسسات الدولة مثل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارات الخارجية والعدل والداخلية من دور فعال في مكافحة هذه الظاهرة والقضاء عليها. وذكر ان الورقة الكويتية بينت الصور النمطية لبعض مظاهر الاتجار بالبشر التي لا تعد ظاهرة كبيرة بالكويت لانها ملاحقة جنائيا مضيفا أن من أبرز هذه الصور هي صور حقوق العمالة المنزلية حيث تم ايضاح الدور الكبير الذي تقوم به الكويت في مكافحة هذه الظاهرة.

تتمات

«الانقلابيون» يرفضون

وأعرب نواب سابقون وخبراء دستوريون ومنظمات مجتمع مدني عن استهجانهم لما ورد في بيان كتلة الاغلبية والجمعية الوطنية وقوى أخرى، وأدانت جمعية «تاشطون ضد الفساد» تلك التيارات التحذيرية التي وردت في ذلك البيان، مؤكدة انها محاولات فاسدة لتكريس نظام انتخابي فاسد.

وقالت الجمعية في بيان أصدرته أمس: «ندين ما جاء في بيان كتلة الاغلبية من لغة تهديد ووعيد هو سلوك غير محمود في محاولة بائسة لتكريس وتدعيم واقع انتخابي ظالم ساهم بإقصاء 60 في المئة من الشعب الكويتي، وحرمهم من حقهم في التمثيل البرلماني، حيث كان هذا النظام الانتخابي ولايزال مساهما رئيسيا في نشر الفساد».

بدوره وصف النائب السابق علي الراشد البيان الصادر من ديوان السعدون أمس الأول بانه «البيان الأول لقلب نظام الحكم والتعدي على سمو الأمير مباشرة، وهم يعلمون أن ذات الأمير مصونة لاتمس لا بالتلميح ولا بالتصريح».

وقال الراشد في تصريح صحافي: إنهم تعدوا على كل القيم الاجتماعية والدستورية ومارسوا التحريض والدعوة بين أفراد الشعب لحمل السلاح، حتى بسيل الدم، وهذا ماقصدم من كتب هذا البيان سيئ الذكر، بانهم سيدافعون بكل الوسائل سياسيا وميدانيا»، مضيفا: «وهذا ما حذرنا منه ونعلم بأن من صاغه هو شخص حاقد ينطبق عليه المثل الذي يقول اتق شر من أحسنت اليه».

وزاد الراشد: «والجميع يعلم بحق الأمير باستخدام المادة 71 بإصدار مراسيم ضرورة وهناك سوابق شارك بها السعدون والسلطان ولم يكن هناك اعتراض، والمجلس القادم له الحق بقبولها او رفضها والدستور أعطاه هذا الحق».

وقال: والواضح أن بيانكم يعكس مدى الخوف من الإرادة الشعبية التي ستفصيكم من صناديق الانتخاب في حال تغيرت آلية التصويت، فانتم والله أبعد من أن تدافعوا عن الدستور ومواده».

ووجه النائب السابق في مجلس الامة عدنان المطوع الشكر الجزيل لحضرة صاحب السمو امير البلاد على اصدار سموه بعض مراسيم الضرورة التي تصب في مصلحة الكويت وشعبها مشيرا الى ان «المجالس المتعاقبة لم تستطع احراز ما قام به سمو الأمير من خلال مراسيم الضرورة وقال: «ان البيان الصادر عن بعض القوى والحركات السياسية التي تنتمي الى كتلة الاغلبية بعد زيادة جرعة التازيم الحالي الموجود في البلد، وحثا على النزول للشارع والخروج للساحات، لأجل احداث حالة من الفوضى والعمل وفق اطر بعيدة عن الدستور وقوانين الدولة».

واضاف المطوع في تصريح خاص لـ«الصباح» انه من المفترض على من ينادون بالحفاظ على الدستور ان يحترموا مواده ونصوصه» وان ينشدوا الاصلاح والتنمية ومن ثم الاحتكام للدستور، لافتا إلى ان المجلس القادم هو الحكم على مراسيم الضرورة التي صدرت مؤخرا.

ونوه الى ان خطوات الإغلبية تتدرج في اطار الشك والتازيم، لاسيما ان المطالبة لمحاربة السلطة تعد عملا مشينا يؤدي الى ما لا يحمد عقباه

وشدد المطوع على ضرورة المواجهة القانونية للبيان الصادر مؤخرا ولمن صدر عنهم محذرا من «التمادي في مثل هذا السلوك والذي من شانه احداث افعال كبيرة في المستقبل، الامر الذي يستوجب المواجهة القضائية وصدور الاحكام بهذا الخصوص». وطالب بتطبيق القانون على الجميع فيما يخص التجمعات والمسيرات، خاصة وانه تم تجاوز بعض الخطوط الحمراء داعيا الى ضرورة العمل مع دول مجلس التعاون الخليجي وبخاصة الإمارات التي اكد مسؤولوها على التجاوزات التي تحدث وعن نوايا البعض في الاطاحة بحكام دول الخليج.

من جهته اكد الخبير الدستوري د. هشام الصالح ان البيان الصادر عن بعض القوى والحركات السياسية التي تنتمي لكتلة الاغلبية في اعقاب صدور عدد من مراسيم الضرورة، وما تضمنه من طعن بهذه المراسيم ومساس بسلطات وحقوق سمو امير البلاد، فإنه يمثل جريمة امن دولة حسب نص المادة 25 و29 من قانون امن الدولة.

وقال الصالح في تصريح إلى «الصباح» ان الدعوات للمصادمة والقاء حق الامير الذي كفله الدستور وفقا لنص المادة 174 والتي تقضي في حال تعديل الدستور اشتراط موافقة صاحب السمو امير البلاد، تعد انقلابا على الدستور الذي يمثل العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم، وتبني افكار غريبة عن المجتمع تحمل في طياتها الحث على الانقلاب.

وشدد على ان المعني بتحريك الدعاوى والاجراءات القضائية ضد هؤلاء هي وزارة الداخلية ممثلة في وزيرها، محذرا في الوقت نفسه من التساهل في اتخاذ الاجراءات والذي جعل البعض يتمادى اكثر واكثر، حتى وصل الامر الى الطعن مباشرة في حقوق وسلطات امير البلاد، والدعوة للانقلاب على الدستور وتقويض النظام الداخلي للكويت.

واوضح الصالح ان «ما يحدث حاليا اننا امام جرائم امن دولة حاصلها الحث على تقويض نظام الحكم، والمساس بحقوق وسلطات صاحب السمو امير البلاد»، لافتا إلى ان تساهل الاجراءات الامنية وعدم اتخاذ اي ردة فعل تجاه من يصدرون تلك البيانات ادى الى تمادي هؤلاء على القانون والخروج عن الدستور».

اضاف ان مراسيم الضرورة هي سلطة مطلقة لسمو الامير وفقا لنص المادة 71 من الدستور مشيرا ان احكام المحكمة الدستورية قد انتهت الى ان سمو الامير وحده من يقرر الضرورة والاجراءات المناسبة لها وانها تخضع للرقابة السياسية من حيث انه يجب عرض هذه المراسيم على البرلمان في اول جلسة؛ مشيرا كذلك إلى ان هذه ليست المرة الاولى التي تصدر فيها مراسيم ضرورة حيث صدر العديد منها بالسابق وتم عرضها على مجلس الامة وبعضها ما قام البرلمان بالغائها استنادا الى عدم وجود ضرورة مثال قانون حقوق المراة.

وكشف أن ما يحدث حاليا هي دعوات لتعديل الدستور خارج الاطر والقنوات المرسومة والموحدة وهو ما يمثل انقلابا على العقد الاجتماعي بين الطرفين الحاكم والمحكوم.

وفي المقابل اكد متحدثون في الندوة التي اقيمت مساء امس بديوانية النائب السابق سالم النملان رفضهم إجراء اي تعديل على النظام الانتخابي خارج مجلس الامة، معتبرين ان محاولات خفض عدد اصوات الناخبين هدفها التاثير على ممثلي المعارضة وتحجيم فرصهم في الوصول الى قبة البرلمان.

وقال النائب سالم النملان: «ان تقليص الأصوات سيؤدي الى اخراج مجلس خاضع ولا يمثل الشعب بالشكل السليم»، موضحا ان «سبب الفساد هو بعض المتنفذين الفاسدين من تجار ووسائل إعلام وغيرهم، وما لم تقتلعهم وفسادهم فالكويت ستظل تنحدر من حضيض الى حضيض ادنى».

بدوره ناشد النائب السابق د. أحمد بن مطيع سمو الأمير «الا يستجيب لأصحاب النفوذ الذين يريدون سلب إرادة الأمة والسيطرة عليها»، فيما قال النائب السابق فلاح الصواغ: «نرفض الانصياع للمتنفذين الذين يريدون السيطرة على الكويت».

وقال عضو مجلس 2012 المبطل نايف المرداس: «ان الشعوب العربية التي انتزعت حقوقها ليست افضل منا، وقد حذرنا مرارا من الربيع العربي، وانتهى وقت الكلام، وحان وقت الفعل».

بدوره تحدث عضو المجلس المبطل بدر الداهوم قائلاً: «ستدافع عن حقوق الشعب، ولن نسمح للمراسيم أن تصير»، فيما قال النائب فلاح الصواغ: «نحن نمر بمرحلة كسر عظم للاغلبية لفتحها ملفات فساد كبيرة».

«الحوار الوطني»

إلى انه بعد التوافق الشعبي تم التقاطع مع الاسرة الحاكمة المتفق عليه كحد ادنى من التوافق.

واوضح خلال الجلسة الثالثة لمؤتمر الحوار الوطني مساء امس الاول والتي تحدث بها عدد من الشخصيات الإقتصادية عن الإقتصاد ان ما يطرحه البعض بأن الديمقراطية هي حكم الأغلبية هذا القول لا ينطبق على الكويت بشكل مطلق ودون قيد فدستورنا توافقي والدليل على ذلك مشاركة الحكومة في السلطة التشريعية عن طريق الوزراء وايضا عدم القدرة على اجراء اي تعديل على الدستور من دون توافق الارادتين ارادة الحاكم مع ارادة المحكوم.

واضاف: «وبالتالي على اي أغلبية برلمانية الابتعاد عن فرض ارائها على الاخرين وعلى الحكومة، وخير تجربة مررنا بها هي تجربة مجلس 2012 فلا نحتاج لتكرارها لنتعلم منها والمطلوب هو ان تتفاهم الأغلبية مع بقية الاعضاء على رؤية للمشاكل التي تمر بها البلاد وبالتالي يمكن الوصول إلى راي نستطيع جميعا ان ندافع عنه امام الرؤية الحكومة لنصل بالتعاون لما فيه صالح الناس والبلاد. من ناحيته قال الوزير الاسبق والنائب السابق يوسف الزلزلة ان خطة التنمية تحتاج إلى تهيئة اجواء سياسية مناسبة لتنفيذها مشيرا إلى انه يجب ان يكون هناك مناخ صاف ومتشاف ومتعاف للخطة واي بلد فيه تشنج وتوتر سياسي لاتستطيع ان تتقدم او تتطور في خطة التنمية.

واشار إلى ان في الكويت كل وزير يأتي يقوم بوضع اولويات ولايبدأ من ما انتهى إليه الوزير الذي يسبقه وهو ما راه عندما كان وزيرا التمالية في 2006.

واكد انه ليس لدينا خطة وانما مالدينا تخليص العاجل من الامور وذلك حتى عام 2009 وجاءت الحكومة بخطة استراتيجية واضحة ومربوطة بجدول زمني.

ودعا د.الزلزلة إلى ان تعمل الحكومة كفريق واحد لا ان يعمل الوزير منفردا مشيرا إلى ان المؤسسات الدولة منفصلة وليس هناك تناغم بين الفريق الحكومي.

وقال ان المطلوب من المجلس القادم والحكومة الا يكون فيها من الوزراء الحاليين وايجاد خطة استراتيجية ونتعلم من اخطائنا السابقة وفق خارطة طريق واضحة.

ومن جانبه قال رجل الاعمال انور بوخمسين ان الجميع يعرف ان المشكلة في الكويت سياسية بسبب الصدام في مجلس الامة وهو امر قد ادخل البلد في دوامة اقتصادية موضحا ان الكويت اصبحت مصدرة للاموال في الخارج في ظل وجود دول مجاورة اصبحت تستفيد من الاستثمارات نتيجة عدم الاستقرار السياسي لدينا.

وذكر ان خطة التنمية ليست جديدة والنواب لديهم وجهة نظر مختلفة لذلك اختلفت صيغة النمط الاقتصادي في البلد في ظل وجود لهجة او نبرة الشكوك وهو امر يدفع كلا القطاعين العام والخاص لعدم العمل معتبرا ان المشاريع الكبرى موجودة منذ عشرات السنين وقد انجز البعض منها والبعض الاخر لم يرى النور لانها تاخذ فترة طويلة في الانجاز.

وقالت وزيرة التجارة والصناعة السابقة اماني بورسلي ان القوانين هي التي تسببت في تعقيد الاجراءات الخاصة بالخطة التنموية والتنمية ككل.

وذكرت بورسلي اننا بحاجة الى جهاز متخصص «ومايسترو» لتنظيم هذه القوانين. مبينة أن الوضع الاقتصادي لن يتعدل الا بوجود تدخل حكومي ومنظومة متكاملة تنتشل الوضع الاقتصادي.

من جانبه قال د. بدر فيصل الدويش ان التوصيات نصت على اعتماد الحوار من قبل جميع الاطراف كمدخل حضاري متميز لحلول النزاعات السياسية الحادة للاستثمار داخل الكويت» موضحا انها اصبحت جاذبة للمستثمرين من الشركات العقارية في الدول العربية وغيرها.

من جانب اخر قال رئيس مجلس ادارة شركة «افرست لتنظيم المعارض» هشام عنبة ان المعرض يستمر حتى 13 من الشهر الجاري ويقدم فرصا حقيقية لمن يرغب بالاستثمار في السعودية والبوسنة والهرسك وتركيا ومصر مشيرا إلى ان هناك مشاريعها كثيرة ستلبي طموح الراغبين في الاستثمار العقاري المتميز.

واكد عنبة ان الشركات المشاركة في المعرض تقدم مشاريع جديدة ومميزة سواء في تركيا او مصر منها مشاريع في الساحل الشمالي ومرسى علم والغلاف الحافظات السياحية في مصر معتبرا ان مشاريع البوسنة والسعودية من المشاريع المميزة والتي تعرض في السوق الكويتي.

صرف «الاجتماعية»

اجتماعاته مع النقابات العمالية التي كان اخرها اللقاء الذي جمعه بممثلي عدة نقابات من القطاع الخاص لمناقشة تساؤلاتهم حول البرنامج والمشاكل التي توقف مسيرة العاملين بالقطاع الخاص بجميع قطاعاته.

وذكر ان اقتراحا تم مناقشته حول انشاء مستشفى للعاملين بالقطاع الخاص او تطبيق نظام تامين لهم مشيرا الى ترحيب البرنامج بهذا المقترح واستعداده لمتابعته مع الجهات المختصة.

واوضح البيان انه تم الاتفاق في نهاية الاجتماع على تشكيل لجنة مشتركة مع النقابات تختص بحل مشكلات العمالة الوطنية.

الكويت: ندعم

القانونية بوزارة الخارجية الدكتور عمر الكندري لـ«كونا» خلال ترؤسه وفد الكويت في اجتماع لجنة الخبراء العرب المختصين باعداد التقارير الوطنية ومراجعة مشروع التقرير العربي الاول حول جهود مكافحه الاتجار بالبشر.

وقال الكندري ان هذا الاجتماع الذي عقد بالجامعة العربية على مدى يومين يأتي تنفيذا لقرارات وزراء العدل العرب بشان اعداد استراتيجية عربية شاملة لمكافحة الاتجار بالبشر. واضاف انه حرصا من دولة الكويت على انجاح هذا الاجتماع فقد تقدمت بورقة عمل تتضمن تقريرا شاملا حول جهود دولة الكويت المبذولة في مجال مكافحه الاتجار بالبشر عبر مؤسساتها الوطنية.

واوضح ان جريمة الاتجار بالبشر لا يمكن القضاء عليها او مكافحتها دون تضافر جهود الدول العربية كافة لاظهار حقيقة هذه الظاهرة في المنطقة العربية والدور الذي تقوم به السلطات المعنية في الدول العربية في مجال مكافحة هذه الظاهرة والصعوبات التي تواجهها.

وبين الكندري أن الورقة التي قدمتها الكويت امام الاجتماع اظهرت الجهود الكبيرة التي تقوم بها السلطات المعنية لسد جميع المنابع التي تؤدي الى ظاهرة الاتجار بالبشر من خلال انضمامها الى منظومة كبيرة وتوقيع العديد من الاتفاقيات الدولية التي قامت الكويت بالمصادقة عليها للقضاء على هذه الظاهرة.

واضاف أن الورقة تضمنت التشريعات الوطنية الكويتية سواء التي جاءت في قانون الجزاء الكويتي الذي تعالج من خلاله بعض صور الاجرام في الاتجار بالبشر. واشار الكندري الى المجال ما قامت به مؤسسات الدولة مثل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارات الخارجية والعدل والداخلية من دور فعال في مكافحة هذه الظاهرة والقضاء عليها. وذكر ان الورقة الكويتية بينت الصور النمطية لبعض مظاهر الاتجار بالبشر التي لا تعد ظاهرة كبيرة بالكويت لانها ملاحقة جنائيا مضيفا أن من أبرز هذه الصور هي صور حقوق العمالة المنزلية حيث تم ايضاح الدور الكبير الذي تقوم به الكويت في مكافحة هذه الظاهرة.

مصر: البراءة

الشعب السابق د. فتحي سرور» ورئيس مجلس الشورى السابق صفوت الشريف، بتهمة الاعتداء على المتظاهرين السلميين خلال الأيام الأولى لثورة يناير، والتي عرفت باسم «موقعة الجمل»؛ بسبب استخدام بعض الجمال والخيول بها من قبل المهاجمين.

الأردن: الملك

الاخيرة والتي نجمت عن خارطة الاصلاح السياسي والتي تستوجب استقالة الحكومة بعد حل مجلس النواب حسب المادة 74 من الدستور.

وكان العاهل الاردني حل مجلس النواب الخمس الماضي تمهيدا لعقد انتخابات مبكرة حيث ستقوم الهيئة المستقلة للانتخاب بادارة الانتخابات والاشراف عليها وتحديد موعد اجرائها. ووفق تصريحات رسمية فان الاردن بانتخاب المجلس النيابي القادم الـ17 سيبدأ ارساء مفهوم التحول نحو الحكومات البرلمانية وستكون حكومة الدكتور النسور الحكومة الإنتقالية الاخيرة قبل انطلاق مرحلة بدء تجربة التحول نحو الحكومات البرلمانية. وشغل رئيس الوزراء الجديد مناصب وزارية عدة منها التخطيط والتربية والتعليم والخارجية والصناعة والتجارة والتنمية الاجتماعية والاعلام.

«الأشغال»: 500 مليون

المعرض «العقاري الدولي» الذي تنظمه شركة «افرست لتنظيم المعارض والمؤتمرات» و«شركة سمارت سليوشن» امس ان الوزارة تنفذ مشاريع كثيرة ومنها على سبيل المثال الجسران اللذان تم افتتاحهما اخيرا بين الصبية وجزيرة بوبيان. ولفت إلى ان الوزارة بدات بتنفيذ الدائري الاول وطريق الصبية وكذلك مستشفى جابر في حين ان هناك جملة من المشاريع سيتم توقيعها قريبا للبدء في تنفيذها بعد ان تم اقرار الميزانية بمرسوم ضرورة مؤكدا ان اعمال التنفيذ تسير حسب الخطة التنموية.

وحول المعرض العقاري اشار صقر الى ان المعارض بشكل عام تشكل تحديا للكويت «وينبغي ان نعمل لإزالة المعوقات كافة التي تعترض المستثمرين الساعين

الخالد: 5 مليارات

واستكمالا لدورها الريادي في خدمة المجتمع ودعم صناع القرار ومتخذيه تقوم باعداد منتديات ثقافية واكاديمية وحلقات بحث ونقاش علمية وذلك على هامش انعقاد المؤتمرات الدولية عبر الاستعانة بالطاقات والخبرات الفنية والمتخصصة التي تسعى بدورها الى تقديم خلاصة رؤاها وعصارة فكرها بعد سلسلة من النقاشات الثرية ما يوسع من افاق واضعي السياسات والاستراتيجيات في مختلف المجالات.

واضاف ان دعوة سمو امير البلاد الى عقد القمة الاولى لمنتدى حوار التعاون الآسيوي تاتي تتويجا لجهود دولة الكويت الرامية الى تعزيز الروابط السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية.

وذكر ان دولة الكويت وانطلاقا من ايمانها بتفعيل دورها الحيوي في رسم آفاق مستقبل القارة الآسيوية عبر وسائل التعاون ومن اجل ترسيخ دعائم السلام والامن والتنمية وحقوق الانسان والحد من وطأة الفقر وتدهور البيئة والتغير المناخي والامن الغذائي فقد حرصت ومنذ استقلالها على تقوية وتمتين علاقاتها مع دول القارة الآسيوية من خلال افتتاح بعثاتها الدبلوماسية والتوسع بها.

وبين ان عدد تلك البعثات يشكل ما يقارب الـ40 في المئة من اجمالي بعثات الكويت في الخارج كما تشكل عدد بعثات الدول الآسيوية المعتمدة لدولة الكويت ما يقارب الـ 35 في المئة من اجمالي عدد البعثات الدبلوماسية الصديقة.

وقال ان دولة الكويت تتطلع الى الاستمرار في توسيع شبكتها الدبلوماسية في هذه القارة «ايمانا منها بدعم جهود التنمية في القارة الآسيوية فقد اوفى الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية اهتماما خاصا بدعم المشاريع التنموية في دول آسيا حيث بلغت تكلفتها المالية الاجمالية لتمويل تلك المشاريع 5.5 مليارات دولار امريكي تقريبا خلال 35 سنة».

من جانبه اكد السفير الإيراني لدى الكويت روح الله قهرماني ان القارة الآسيوية هي مهد الحضارات الانسانية الخالدة وان معظم المصلحين والانبياء والرسل انطلقوا من هذه المنطقة حاملين رسالة السلام والتآخي والمحبة حيث اختلطت ثقافة الشعوب الآسيوية بمبادئ الخير والأخوة، مضيفا: وحينما تقلب صفحات التاريخ نرى أن معظم الصراعات والحروب التي نشبت في العالم لم تكن ذات منشأ ومنطلق آسيوي بل تم فرضها من الخارج.

وقال قهرماني في بيان صحافي أمس، بمناسبة انعقاد القمة الآسيوية في الكويت، ان انعقاد مؤتمر القمة الأول لحوار التعاون الآسيوي يدل على ان آسيا اليوم بحاجة الى نظام جديد يكرس العدل والأخوة والمودة بين الناس ويكفل حقوق الشعوب الطامحة للعزة والكرامة الانسانية، مبينا ان هذا الأمر لا يتحقق الا بمشاركة فاعلة من كل الدول والشعوب التي عليها أن تساهم برسم مستقبلها المشرق. وشدد على ان تحقيق التعاون الآسيوي هو هاجسنا لسد الفجوات الاقتصادية التي تعاني منها شعوبنا وهذا ما يصب في صالح شعوب العالم باسره.

وأوضح أن الاجتماع التاسع للمنتدى والذي التام في العاصمة الايرانية قبل عامين شهد دراسات مستفيضة ومقترحات عملية حول الطاقة، مكافحة الفقر، تطوير الزراعة والأمن الغذائي، الاستثمار التجاري والثقافي، البيئة، التجارة الإلكترونية، التعليم المجازي، السياحة والموارد البشرية. لافتا إلى ان مشاركة الوفد الايراني من موقع رئاسة ايران لمؤتمر عدم الانحياز سوف يضفي المزيد من الأهمية لأعمال وإنجازات هذا المنتقى ويحقق التواصل المنشود مع الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

وشدد على ان تقاقم الأزمات الاقتصادية في معظم الدول الغربية يتطلب مناقشة وتدارس تعزيز التعاون الاقتصادي الآسيوي وسبل مواجهة مثل هذه الازمات والحيلولة دون تاثيرها على بلداننا والمساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي، مبينا ان اللقاءات الآسيوية السنوية تبرهن على حيوية شعوب هذه القارة وحرص قادتها على توثيق أواصر العلاقات وتعزيز التعاون من خلال الاستغلال الأمثل للامكانيات الهائلة المتوفرة والوصول الى التقدم والتنمية والرخاء المنشود.